

كلمة سعادة الشيخ عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة
الوكيل المساعد للتنسيق والمتابعة
في مؤتمر فيينا لمكافحة الاتجار بالأفراد

13-15 فبراير 2008

يسعدني بداية أن أشارككم أعمال المؤتمر الذي نلتقي فيه لمناقشة قضية هامة وظاهرة باتت تهدد عالمنا اليوم مجتمعنا الدولي وليس هناك أي بلد بمنأى عن تهديدها، ألا وهي ظاهرة الاتجار بالأشخاص.

ويطيب لي أن انتهز هذه المناسبة لأقدم لكم ايجازاً بالتطورات والجهود التي تبذلها مملكة البحرين لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث أن بلادي، ومنذ البداية، قد نظرت إلى هذه المشكلة بكل واقعية ومسؤولية وأدركت خطورة هذه الظاهرة وخاصة بأن ضحاياها من الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع حيث أنهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم ويتخوفون من التبليغ عن هذه الجريمة.

ومن أهم جهود ومشاركات مملكة البحرين لمكافحة الاتجار بالأشخاص تمثلت في المشاركة الكريمة لصاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة الملك رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في المؤتمر الدولي المعني بمكافحة الاتجار بالأفراد والذي نظمته حركة سوزان مبارك للسلام الدولي والاتحاد العالمي للمرأة المدافعة على السلام في أثينا خلال شهر يناير 2006.

لقد عملت مملكة البحرين على اتخاذ تدابير من شأنها كشف وردع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيها وتقديم المساعدة لضحاياها، حيث انضمت مملكة البحرين عام 2004 إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر-الوطنية والبروتوكول التابع لها الخاص بمكافحة الاتجار بالأفراد. كما أنشأت حكومتي فريق عمل مشترك بين الوزارات والجهات المعنية برئاسة وزارة الخارجية، وذلك لاستعراض أبعاد المشكلة ومعالجة أسبابها عبر إجراء مشاورات منتظمة كانت مصدراً للكثير من المبادرات التي تم اتخاذها بتنسيق وثيق مع المنظمات غير الحكومية.

وعلى سبيل المثال، فقد تم فتح مأوى لتوفير الحماية للنساء من جميع الجنسيات واللاتي يواجهن سوء المعاملة أو أصبحوا ضحايا الاتجار بالأشخاص، مع توفير الرعاية الصحية والنفسية إضافة إلى توفير المساعدة والمشورة القانونية لهن.

كما قامت الحكومة بإنشاء وحدة متخصصة بوزارة الداخلية للتحقيق بقضايا الاتجار بالأشخاص وخاصة في البغاء القسري والاتجار بالجنس كما أن بلدي قد تشرّفت بقبولها بصفة مراقب في المنظمة الدولية بالهجرة حيث عملت من خلال هذه المنظمة

وغيرها من الشركاء المحليين والدوليين في عقد حلقات العمل والتدريب وبرامج بناء القدرات والتي كان من أبرزها البرنامج الذي يعقد حالياً بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ويستمر 9 أشهر.

السيد الرئيس،

ومع بداية العام الجاري 2008، توّجت بلادي جهودها في هذا المجال بإصدار تشريع لتجريم الاتجار بالأشخاص تضمن تعريفاً شاملاً للاتجار ويعتبر بشهادة المنظمة الدولية من أفضل التشريعات، وإنني على ثقة تامة بأن مملكة البحرين ومن خلال ما تضمنه هذا القانون، تؤكد الالتزام الذي أظهرته حتى الآن في معالجة هذه القضية، وذلك مع إدراكها بأن مكافحة هذه الظاهرة يتطلب العمل مع كافة المستويات وطنياً ودولياً، والتعاون الوثيق بين الجميع للتصدي لظاهرة الاتجار بالأشخاص.